وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الأربعون، العدد٢ | الخميس ١٣ ابريل ٢٠٢٣

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **صندوق النقد الدولي: تراجع معدلات التضخم في مصر لـ٢١,٦% خلال العام المالي الحالي[1].**

- رجح صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر، بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، أن تبلغ معدلات التضخم في مصر (٢١,٦%) خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لتتراجع إلى (١٨%) في العام القادم ٢٠٢٣-٢٠٢٤.
- وكان البنك الدولي توقع في ارتفاع معدل التضخم في مصر إلى ١٨,٩% في نهاية العام المالي الجاري ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل ٨,٥% مقدرة في العام المالي الماضي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.
- وأشار البنك في تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، إن معدل التضخم سيتراجع إلى ١٥% بنهاية السنة المالية المقبلة ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ ويستمر في تراجعه إلى ١٠% في نهاية السنة المالية التالية لها ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥.
- وتوقع صندوق النقد الدولي، نمو الاقتصاد المصري إلى ٣,٧%، خلال العام الحالي ٢٠٢٣، على أن يرتفع إلى ٥%، خلال العام المقبل ٢٠٢٤.
- وتشير تنبؤات السيناريو الأساسي لصندوق النقد إلى هبوط معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٣,٤% في ٢٠٢٢ إلى ٢,٨% في ٢٠٢٣، قبل أن يستقر عند ٣,٠% في ٢٠٢٤.
- ويُتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤا ملحوظا بصفة خاصة في النمو، من ٢,٧% في ٢٠٢٢ إلى ١,٣% في ٢٠٢٣. وفي سيناريو بديل معقول من زيادة الضغوط في القطاع المالي، يتراجع النمو العالمي إلى نحو ٢,٥% في ٢٠٢٣ مع هبوط النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من ١%.
- ويتوقع السيناريو الأساسي انخفاض التضخم الكلي العالمي من ٨,٧% في ٢٠٢٢ إلى ٧,٠% في ٢٠٢٣ على خلفية انخفاض أسعار السلع الأولية غير أن وتيرة تراجع التضخم الأساسي من المرجح أن تكون أبطأ.

- **"صندوق النقد الدولي" يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لـ٢,٨%هذا العام[2].**

- خفض صندوق النقد الدولي، توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى ٢,٨% هذا العام، مضيفًا أنه على الرغم من ذلك فأن التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي من الوباء والغزو الروسي لأوكرانيا مازال على المسار الصحيح.
- وأشار الصندوق في أحدث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي له، أن الانتعاش القوي المتوقع أن ينجم عن إعادة فتح الاقتصاد الصيني، وتلاشى اضطرابات سلسلة التوريد، بينما تتراجع الاضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء التي سببتها الحرب، كل هذا يدعم التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي.
- كشف التقرير أن الصندوق يتوقع انخفاض النمو العالمي من ٣,٤% في ٢٠٢٢ إلى ٢,٨% خلال ٢٠٢٣ قبل أن يرتفع بشكل طفيف إلى ٣% في العام المقبل، وهو أقل بنسبة ٠,١ نقطة مئوية من توقعاته لشهر يناير.
- أشار التقرير أيضا إلى تباطؤ عام في توقعات النمو على المدى المتوسط، حيث تراجعت توقعات النمو قبل ٥ سنوات بشكل مطرد من ٤,٦% في ٢٠١١ إلى ٣% في ٢٠٢٣، مضيفا أنه من المتوقع أن يظل النمو العالمي عند حوالي ٣% على مدى السنوات الخمس المقبلة – وهي أدنى توقعاتنا للنمو متوسط الأجل منذ عام ١٩٩٠.
- ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تباطؤا واضحا في النمو بشكل خاص، من ٢,٧ % في عام ٢٠٢٢ إلى ١,٣% في ٢٠٢٣ و١,٤% في ٢٠٢٤.
- لفت الصندوق إلى أنه في سيناريو بديل مع مزيد من الضغط على القطاع المالي، قد ينخفض النمو العالمي إلى حوالي ٢,٥% في ٢٠٢٣ وهو أضعف نمو منذ الانكماش العالمي لعام ٢٠٠١، باستثناء أزمة كوفيد-١٩ الأولية في عام ٢٠٢٠ وأثناء الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٩ مع انخفاض نمو الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من ١%.

---

[1] https://almalnews.com/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B6%D8%AE-2/

[2] https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1251093.html

- تعكس التوقعات الهزيلة المواقف السياسية الصارمة اللازمة لخفض التضخم، وتداعيات التدهور الأخير في الأوضاع المالية، والحرب المستمرة في أوكرانيا، وتزايد التشرذم الجغرافي الاقتصادي.
- ألمح صندوق النقد، إلى أن بعض هذا الانخفاض يعكس تباطؤ النمو في الاقتصادات سريعة النمو سابقًا مثل الصين أو كوريا، مضيفا: أن بعض التباطؤ الأخير قد يعكس أيضًا توقعات أكثر تشاؤمًا بشأن التأثير الندبي للوباء، وتيرة أبطأ للإصلاحات الهيكلية، فضلاً عن التهديد المتزايد والحقيقي للتشتت الجغرافي الاقتصادي مما يؤدي إلى مزيد من التوترات التجارية، وانخفاض الاستثمار المباشر وتباطؤ وتيرة الابتكار واعتماد التكنولوجيا عبر "الكتل المجزأة".

- **البنك الدولي يرفع توقعاته للنمو العالمي لـ٢% في ٢٠٢٣[3].**

- أشار " ديفيد مالباس" رئيس البنك الدولي، إلى إن البنك عدل توقعاته لـ"النمو العالمي" لعام ٢٠٢٣ ورفعه بقدر قليل إلى ٢ % مقارنة بتوقعات في يناير بلغت ١,٧ %.. مضيفا أن التباطؤ الناجم عن النمو الأقوى في ٢٠٢٢ سيزيد من أزمة الديون في الدول النامية.
- وذكر أن رفع معدل النمو المتوقع يرجع إلى تحسن التوقعات بشأن تعافي الصين من قيود الإغلاق التي كانت تفرضها للحد من تفشي كوفيد-١٩ وثبات معدل النمو المتوقع للعام الحالي عند ٥,١ % كما جاء أداء الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة أفضل قليلا مما توقعه البنك الدولي في يناير.
- كان البنك الدولي، خفض توقعاته لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام ٢٠٢٣ إلى ٣ % بدلاً من توقعات سابقة بنمو ٣,٥ %، على أن يعود النمو للارتفاع قليلا في ٢٠٢٤ إلى نحو ٣,١ % وخفض توقعات النمو بمنطقة الشرق الأوسط يرجع بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء.
- ذكر البنك الدولي أن متوسط التضخم في أسعار الغذاء على أساس سنوي في ١٦ اقتصادا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ ٢٩% في الفترة بين مارس وديسمبر ٢٠٢٢، وهو أعلى من معدل التضخم الرئيسي البالغ ١٩,٤ بالمئة على أساس سنوي لتلك الفترة.
- حذر التقرير من أن تدهور الوضع الغذائي الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيكون له تداعياته الطويلة الأمد على نمو الأطفال والآفاق المستقبلية.

- **البنك الدولي يُطالب بتعديلات للإسراع في إعادة هيكلة الديون[4].**

- أوضح " ديفيد مالباس" رئيس البنك الدولي، إنه سيطرح الأفكار أثناء مناقشات "المائدة المستديرة العالمية للديون السيادية"، وهو الاجتماع الذي ينعقد بقيادة مؤسسة "بريتون وودز" والهند التي تترأس مجموعة الدول العشرين الكبرى بالعاصمة الأمريكية واشنطن.
- وأضاف أن أحد المقترحات يتمثل في إرسال نتائج تحليل القدرة على تحمل الديون المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لكافة الدائنين المنخرطين بالمناقشات بنفس الوقت، مع زيادة الشفافية وتبادل المعلومات للمساهمة في احتساب حجم تخفيف الديون المطلوب شككت الصين، أكبر دائن حكومي للبلدان النامية، في تقديرات المؤسستين، ما أبطأ من العملية.
- وأشار "ديفيد مالباس" إلى أن إعادة الهيكلة ستُسرع وتُدعم بواسطة وضع جداول زمنية واضحة للإجراءات بما فيها تكوين لجان الدائنين ومنح ضمانات التمويل وتوقيع اتفاقيات لعمليات إعادة هيكلة فعلية. وبين أن تعليق مدفوعات خدمة الديون مع بداية العملية سيحفز أيضاً إبرام اتفاقات ويوفر الحماية للقدرة على الوفاء بالديون.
- وأوضح "ديفيد مالباس" ان مع تفاقم أزمة الديون، ينبغي أن ندخل اجتماعات الأسبوع المقبل بنهج يتسم بالعزيمة والإصرار، وحان وقت انتقال جميع الأطراف من الأقوال إلى الأفعال.
- وأضاف أن قد بات ما يفوق نصف الدول منخفضة الدخل على مستوى العالم عرضة لخطر التعثر عن سداد الديون وبعضها تعثَّر فعلياً، فيما تخلفت دول كثيرة عن السداد. لكن رغم أنَّ أكبر اقتصادات مجموعة العشرين قد وافقت خلال ٢٠٢٠ على خطة أُطلق عليها "الإطار المشترك" الرامية لتيسير إعادة هيكلة القروض التي لم تستطع الحكومات تحمل خدمتها أو تسديدها، لم تحصل أي دولة على إعانة فعلاً عبر هذه الخطة إلى الآن.

[3] https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1250471.html
[4] https://gate.ahram.org.eg/News/4221239.aspx

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطلق مبادرة حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي للعام الثاني على التوالي[5].**

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن إطلاق مبادرة "حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي" وذلك للعام الثاني على التوالي ٢٠٢٤/٢٣، وذلك بعد النجاح الذي حققته المبادرة في عامها الأول للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن قيمة الحافز الإضافي المستهدف لمبادرة حوافز الأداء خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٣ يصل إلى ١,٩ مليار جنيه، موضحة أن المبادرة تهدف إلى تشجيع دواوين عموم المحافظات على تبني أفضل الممارسات الدولية في مجال التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء وإدارة الإنفاق العام وتطوير نظم العمل في الإدارة المحلية، بما يساهم في توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات، اتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، لافتة إلى أنه تم مخاطبة المحافظات بالدليل الإرشادي للمبادرة للعام المالي القادم.
- وأشارت إلى الأهداف الاستراتيجية للمبادرة والتي تتضمن تنفيذ الاستثمارات العامة مع التركيز على الكفاءة والمساءلة، وتحسين عملية صنع القرارات التي تتخذها المحافظات حول كيفية تحديد أولويات الاستثمارات وتخصيصها وإداراتها، بالإضافة إلى زيادة التركيز على قياس ومتابعة أداء المحافظات وتقييم الخدمات التي تقدمها.
- كما أشارت إلى المعايير الأساسية للمبادرة والتي تشمل التخطيط التشاركي، وإعداد دراسات الجدوى، وتخطيط الاستثمارات، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية، وتخطيط عملية بناء القدرات، والشفافية والإفصاح العام، فضلا عن تخضير الخطة الاستثمارية، وتنمية الموارد الذاتية.

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تبحث مع شركة كوبنهاجن للبنية التحتية سبل التعاون في الاستثمار بالمشروعات الخضراء بمصر[6].**

- اجتمعت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، مع ممثلي شركة كوبنهاجن للبنية التحتية الدنماركية، برئاسة فيليب كريستياني، الشريك المؤسس للشركة، وذلك لبحث سبل التعاون المشترك في الاستثمار بمجال المشروعات الخضراء والطاقة المتجددة بمصر.
- وأكدت الدكتورة/ هالة السعيد، أن مصر تولي اهتمامًا كبيرًا لمشروعات الطاقة المتجددة وتتطلع إلى تحول الاقتصاد نحو المشروعات الخضراء، مشيرة إلى أن الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٢ تستهدف الوصول إلى نسبة ٤٠% من المشروعات بها كمشروعات خضراء، على أن تزيد تلك النسبة إلى ٥٠% بنهاية ٢٠٢٥/٢٤.
- وأشارت إلى صندوق مصر السيادي باعتباره الذراع الاستثماري للحكومة المصرية، لافتة إلى أنه يدعم توجه الدولة نحو التحول الأخضر، مشيرة إلى إنشاء الصندوق مشروعات إنتاج الهيدروجين والأمونيا الخضراء بالشراكة مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة، فضلا عن مشروعات تحلية المياه.
- وأوضحت الدكتورة/ هالة السعيد، أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس توفر فرص استثمارية واعدة، مشيرة إلى العمل على توطين صناعات الوقود الأخضر بالمنطقة بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة الموجودة في مصر.
- وأشار ممثلي شركة كوبنهاجن للبنية التحتية إلى أن الشركة تركز على التنمية العالمية بنسبة ١٠٠٪، وأن لديها ما يقرب من ٢٠ مليار يورو مستثمرة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم، مؤكدين على رغبتهم في التعاون مع الحكومة المصرية في عدد من المجالات التي تقع في نطاق المشروعات الخضراء.

- **الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر حريصة على التعاون مع القطاع الخاص[7].**

- عقدت الدكتورة/ هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي؛ اجتماعًا مع الأستاذ/ خالد هاشم، رئيس شركة هانيويل لشمال أفريقيا، وذلك لبحث سبل التعاون من أجل دفع الاستدامة في الصناعات القائمة.
- واستعرضت الدكتورة /هالة السعيد؛ أهم مجالات عمل الوزارة وأهم المشروعات التي تنفذها في مجالات التحول الرقمي والتدريب ورفع الكفاءة، وكذلك ملف التنمية المستدامة والتقارير الطوعية التي أصدرتها مصر خلال

[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=4793&lang=ar
[6] https://mped.gov.eg/singlenews?id=4738&lang=ar
[7] https://mped.gov.eg/singlenews?id=4794&lang=ar

السنوات الماضية، وكذلك التقرير الطوعي الذي يتم الإعداد لإصداره حول توطين أهداف التنمية المستدامة، كما أشارت إلى عدد المبادرات التي أطلقتها الوزارة خلال مؤتمر المناخ Cop27 بشرم الشيخ نوفمبر الماضي ومن بينها "مبادرة حياة كريمة لأفريقيا صامدة أمام التغيرات المناخية" والتي تستهدف تحسين نوعية الحياة في ٣٠% من القرى والمناطق الريفية بأفريقيا، ومبادرة "أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية في أفريقيا والدول النامية".

- أكدت الدكتورة/ هالة السعيد، حرص الدولة المصرية على التعاون مع القطاع الخاص وتحقيق أهداف وثيقة ملكية الدولة.
- وأشار الأستاذ/ خالد هاشم، رئيس شركة هانيويل؛ إلى أن الشركة لديها مشروعات متعددة مع الحكومة المصرية في ملفات المدن الذكية وكفاءة استخدام الطاقة وتحقيق الاستدامة البيئية، كما تمتلك الشركة عدد من المشروعات في مجالات إعادة التدوير والتحول الرقمي والوقود الحيوي، موضحًا أن الشركة تخطط لتوسيع تعاونها مع الحكومة المصرية في مجالات التدريب ورفع الكفاءة وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

- **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، " وكالة فيتش: تجار التجزئة الإلكترونية تشهد نمواً قوياً في مصر خلال السنوات المقبلة"[٨].**

- سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الضوء على تقرير وكالة "فيتش" الأمريكية حول "قطاع تجارة التجزئة في مصر".
- أوضح التقرير أن قطاع تجارة التجزئة في مصر يتطور بشكل مطرد، حيثُ يتجه المستهلكون إلى تجارة التجزئة الرسمية، خاصةً في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية.
- وأفاد التقرير أن تجارة التجزئة الإلكترونية في مصر سوف تسجل نموًا قويًا على مدى السنوات القادمة، ويأتي ذلك مدعومًا بإمكانيات وصول قوية إلى الإنترنت في المناطق الحضرية وتحسين الخدمات اللوجستية.
- وأشار التقرير إلى إعلان سلسلة كارفور في يناير ٢٠٢٣ عن خطط للاستثمار بشكل كبير في السوق المصري، بما في ذلك ٤٠٠ مليون جنيه مصري في عام ٢٠٢٣، ونحو ٧٥٠ مليون جنيه مصري حتى عام ٢٠٢٥، ويتم توجيه تلك المبالغ لفتح متاجر جديدة وتحديث المتاجر الحالية، ومن شأن تلك الاستثمارات أن تعزز من أداء سوق التجزئة في مصر.
- أكد التقرير على استعداد قطاع تجارة التجزئة في مصر لتحقيق نمو قوي خلال فترة توقعات الوكالة على خلفية ارتفاع معدلات الاستثمار في القطاع، وارتفاع الدخل وتنوع التركيب الديموغرافي للسكان لاسيما ارتفاع عدد الشباب البالغين، مما يمكّن المستهلكين من الحصول على السلع والمنتجات من متاجر البيع بالتجزئة الرسمية.
- كما تتوقع الوكالة أن عدد السكان الكبير والشباب في مصر سيحقق مكاسب ديموغرافية كبيرة للاعبين في قطاع التجزئة المنظم، حيث يبلغ عدد السكان أكثر من ١٠٠ مليون نسمة، منهم ٥٨٪ تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا، ومن المتوقع أن يستفيد تجار التجزئة من سوق استهلاكية كبيرة ومتنوعة، كما سيؤدي تزايد عدد الشباب البالغين (٢٠-٣٩ عامًا) إلى زيادة المبيعات في قطاع البيع بالتجزئة الرسمي للأغذية حيث تميل هذه المجموعة إلى تبني أنماط الاستهلاك الحديثة وهي على استعداد لإجراء عمليات شراء ذات قيمة أعلى، وتتوقع الوكالة أن يشكل الشباب البالغون حوالي ٣٠٪ من إجمالي السكان خلال فترة التنبؤ التي تبلغ خمس سنوات، بالإضافة إلى ذلك، أشارت الوكالة إلى أن تزايد مستويات الدخل سوف يعزز من مبيعات المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية في قطاع التجزئة.
- وأبرز التقرير المجالات التي سوف تشهد نموًا ملحوظًا خلال السنوات القادمة والتي من بينها توصيل منتجات البقالة، التي يغذيها ارتفاع الدخل، والسكان الشباب، والوصول القوي للإنترنت في المناطق الحضرية، وتحسين الخدمات اللوجستية، حيث تعد القاهرة موطنًا للعديد من شركات البقالة الإلكترونية الناشئة التي تتوقع الوكالة أن تتوسع بشكل كبير استجابًة للطلب المتزايد، وبحسب الوكالة فإن شركتي (Appetito) و(GoodsMart) من أبرز الشركات الناشئة في مجال البقالة الإلكترونية في مصر.
- وأشار التقرير إلى توقعات وكالة "فيتش" بأن تحقق العلامات التجارية الخاصة ذات الأسعار المعقولة أداءً جيدًا، خاصةً في ظل توقعات الوكالة بحدوث انتعاش قوي في دخل الأسر على المدى المتوسط.

- **الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، مصر أصبحت أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية[٩].**

- أشار الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، إلى إن مصر أصبحت أكثر جذبًا للاستثمارات الأجنبية بما تمتلكه من فرص واعدة وجاذبة، وبنية تحتية متطورة وقادرة على تلبية كل احتياجات الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية، وبيئة تشريعية وحوافز ضريبية وجمركية، وما تتخذه الحكومة من جهود تحفيزية لتمكين القطاع الخاص، بما في ذلك «وثيقة سياسة ملكية الدولة» و«الرخصة الذهبية».

[8] https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1250890.html
[9] https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1250867.html

- وأضاف الوزير، خلال لقائه مع سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة هونج جين ووك، أننا نتطلع إلى زيادة استثمارات الشركات الكورية، على نحو يُسهم في تعظيم القدرات الإنتاجية والتصديرية المصرية، وتعزيز الشراكة بين البلدين، حيث تُعد استثمارات الشركات الكورية نموذجًا رائدًا في صناعة الإلكترونيات بالسوق المصرية، وتلعب دورًا محوريًا في تعميق الصناعة الوطنية، وزيادة نسب المكون التكنولوجي بالصناعة، وتوفير فرص عمل جديدة.
- وأشار إلى أن البرنامج الجديد «لدعم الصادرات» أكثر تحفيزًا للقطاعات الإنتاجية والتصديرية، وتم تخصيص ٢٨٫١ مليار جنيه بالموازنة الجديدة لدعم الشركات المصدرة، مع اعتزام الحكومة اعتبارًا من العام المالي المقبل، صرف «المساندة التصديرية» في نفس عام التصدير؛ على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لتشجيع الإنتاج.
- وأوضح أنه سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين مصلحة الجمارك المصرية، والكورية الجنوبية نهاية الشهر الجاري؛ لتعزيز التعاون الجمركي، وتسهيل حركة التجارة.
- وأشار سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة هونج جين ووك، إلى إن الشركات الكورية مهتمة بالاستثمار في مصر، لافتًا إلى أن استثمارات الشركات القائمة في مصر، تعد نموذجًا ناجحًا لجذب المزيد من المستثمرين والشركات الكورية للسوق المصرية، معربا عن تقديره لجهود وزارة المالية في تشجيع الاستثمار وتعزيز حركة التجارة.

- **الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، استمرار العمل بمبادرة دعم القطاعات الإنتاجية بالموازنة الجديدة رغم قسوة التحديات الاقتصادية العالمية[١٠].**

- أكد الدكتور/ محمد معيط، وزير المالية، أنه تنفيذًا للتكليفات الرئاسية، سيتم استمرار العمل بمبادرة دعم القطاعات الإنتاجية بالموازنة الجديدة، رغم قسوة التحديات الاقتصادية العالمية، بإتاحة ١٥٠ مليار جنيه تمويلات ميسرة بفائدة ١١٪ لأنشطة الإنتاج الزراعي والصناعي، منها ١٤٠ مليار جنيه لتمويل رأس المال العامل و١٠ مليارات جنيه لشراء الآلات والمعدات أو خطوط الإنتاج على مدار ٥ سنوات، حيث تتحمل الخزانة العامة للدولة أكثر من ١٣ مليار جنيه سنويًا فارق سعر الفائدة، لافتًا إلى أننا ماضون في تنفيذ هذه المبادرة خلال موازنة العام المالي الحالي أيضًا رغم ارتفاع أسعار الفائدة ٢٪؛ بما يُسهم في تشجيع المستثمرين على التوسع في الإنتاج، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بتعظيم قدراتنا الإنتاجية، وتلبية احتياجات الطلب المحلي، والحد من الاستيراد، وتوسيع القاعدة التصديرية، وتعزيز القوة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، وصولاً لحلم ١٠٠ مليار دولار صادرات، على نحو يُساعد في تعزيز بنية الاقتصاد القومي، واستدامة معدلات النمو، واستمرار دوران عجلة الإنتاج، وتوفير المزيد من فرص العمل المنتجة.
- وأضاف أن الأزمات العالمية المتعاقبة أثبتت صحة الرؤية المصرية في تكثيف الجهود المبذولة لتحفيز الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، بدءًا من توفير بنية تحتية متطورة وقادرة على استيعاب التوسعات الاستثمارية، حتى المحفزات الضريبية والجمركية، والتسهيلات الائتمانية؛ حيث أدت جائحة كورونا، والحرب في أوروبا إلى اضطراب في سلاسل الإمداد والتوريد، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ولا بديل عن تعزيز مساهمات الإنتاج الصناعي والزراعي في هيكل النمو الاقتصادي، مشيرًا إلى أنه تم تخصيص ٢٨,١ مليار جنيه بالموازنة الجديدة لدعم الشركات المصدرة، مع اعتزام الحكومة اعتبارًا من العام المالي المقبل، صرف «المساندة التصديرية» في نفس عام التصدير؛ على نحو يُساعد في توفير السيولة النقدية اللازمة لتحفيز الإنتاج؛ امتدادًا للجهود الكبيرة المحفزة للقطاع التصديري التي انعكست في عدة مبادرات طرحتها الحكومة خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ حتى الآن، لرد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، وقد تم صرف ٤٨ مليار جنيه «دعم المصدرين» لـ ٢٥٠٠ شركة.
- أوضح الدكتور/ محمد معيط، إلى أننا حرصنا على توسيع قاعدة المستفيدين من مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية «الصناعة والزراعة»، من خلال وضع حد أقصى بـ ٧٥ مليون جنيه لتمويل الشركة الواحدة، و١١٢,٥ مليون جنيه للكيانات متعددة الأطراف، لافتًا إلى أن هذه المبادرة تسرى على أنشطة الطاقة الجديدة والمتجددة ومصانع المناطق الحرة والجمعيات التعاونية الزراعية، ويُحظر استخدام هذه التسهيلات الائتمانية الممنوحة في سداد أي مديونيات مستحقة للقطاع المصرفي؛ بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة بحيث تسهم هذه المبادرة بفاعلية في دفع عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي، على نحو ينعكس في تمكين الدولة بشكل أكبر من تغطية احتياجاتنا بالإنتاج المحلي وتصدير الفوائض للخارج.
- أشار إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل ٥ مليارات جنيه قيمة الضريبة العقارية عن القطاعات الصناعية والإنتاجية لمدة ثلاث سنوات، كما تتحمل ٦ مليارات جنيه سنويًا لدعم الكهرباء للصناعة، وسيتم إلغاء رسم التنمية والضريبة الجمركية عن استيراد مكونات المحمول لتشجيع صناعة التليفون المحمول في مصر.

[10] https://mof.gov.eg/ar/posts/media/6432781e6a7fc00008c665b8/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9..%20%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%D9%8B%D8%A7%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%3A%20%20%20%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A8%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9%20%D8%AF%D8%B9%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%20%D8%B1%D8%BA%D9%85%20%D9%82%D8%B3%D9%88%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

▪ التمويل متناهي الصغر

• الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر [11]:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات، ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- وتعتزم الهيئة العامة للرقابة المالية، تحقيق هذا الهدف من خلال إطلاق مبادرة تنشيط تمويل سلاسل القيمة في القطاع الزراعي متناهي الصغر، وتحفيز المزارعين على المشاركة في مجموعات التسويق محاصيلهم العظيم العائد، مع العمل على تعزيز التكامل مع الخدمات المالية الأخرى اللازمة مثل التغطيات التأمينية متناهية الصغر، والتي ستدعم فعالية تلك المبادرة، كما تعتزم الهيئة تبني مبادرات مع الجهات المعنية لدعم وتطوير مؤسسات الفئة (ج).

• اللواء/ هشام آمنة وزير التنمية المحلية، صندوق التنمية المحلية يمول ٤٦٤ مشروعًا صغيرًا ومتناهي الصغر[12].

- أعلن اللواء/ هشام آمنة وزير التنمية المحلية، عن موافقة صندوق التنمية المحلية على تمويل ٤٦٤ مشروعًا صغيرًا ومتناهي الصغر حتي نهاية شهر مارس الماضي باستثمارات ٧,٧ ملايين جنيه ، ليصبح إجمالي ما تم اقراضه منذ بداية العام المالي الحالي عدد ١٧٢٢ مشروعًا باستثمارات ٢٩,٤ مليون جنيه، منها ١١٧٢ مشروعًا للمرأة المعيلة بنسبة ٦٨% من إجمالي المشروعات، وقال وزير التنمية المحلية أن نسبة مشروعات المرأة في محافظة أسيوط بلغت ١٠٠%، وتجاوزت ٧٥% في محافظات بورسعيد والقليوبية والبحيرة والاسماعيلية والبحر الأحمر.

- جاء ذلك تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية وتكليفات دولة رئيس الوزراء، بتعزيز جهود الدولة لتوفير فرص عمل حقيقية ومستدامة ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في جميع المحافظات والتي تساهم في تشغيل الشباب والمرأة مما يقلل نسب البطالة، وسد احتياجات السوق المحلي، وتحسين الإنتاجية وزيادة المعروض من بعض المنتجات في الأسواق المصرية.

- وأكد اللواء/ هشام آمنة، أن صندوق التنمية المحلية يعد أحد وسائل دعم تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية على أرض المحافظات وعلى مستوى كل الوحدات المحلية وكفور ونجوع مصر، لافتاً إلي أن الصندوق يهدف إلى دعم اقتصاديات القرى وتحويلها إلى قري منتجة وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر توفر الدخل

---

[11] http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

[12] https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/1250238.html

وتحسن من الأحوال المعيشية لأبناء المجتمعات المحلية خاصة في القرى، ويهدف أيضاً إلى تأكيد مفهوم المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد الريفي من خلال تحمل المقترضين جزء من تكلفة المشروعات الممولة من خلاله.

- وأوضح أن خطة عمل صندوق التنمية المحلية تسعي لتحقيق أهداف الوزارة في الاهتمام بالصعيد وتحقيق التنمية المستدامة به من خلال خلق فرص عمل حقيقية وتقديم كل أوجه الدعم اللازمة لنجاح هذه المشروعات، مشيراً الى أنه تم تنفيذ ١١٣١ مشروعًا بمحافظات الوجه القبلي باستثمارات ١٨ مليون جنيه بنسبة ٦٢% من إجمالي الاستثمارات التي نفذ بها الصندوق مشروعات على مستوى جميع المحافظات خلال هذا العام المالي الحالي،

- وأشار وزير التنمية المحلية، الي أن محافظة أسوان احتلت صدارة المحافظات في عدد المشروعات الممولة بعدد ٣٩٥ مشروعًا باستثمارات ٦,٤ مليون جنيه، ثم محافظة المنيا بعدد ٣٩٢ مشروعًا باستثمارات ٦,١ مليون جنيه، ثم المنوفية ١٤٣ مشروعًا باستثمارات ٣,٣ مليون جنيه، والدقهلية ١٠٩ مشروعات باستثمارات ١,٧ مليون جنيه، والوادي الجديد ٩٦ مشروعًا باستثمارات ١,٢ مليون جنيه، وسوهاج ٧٨ مشروعات باستثمارات ١,٥مليون جنيه، وتركزت المشروعات على مجالات الإنتاج الحيواني والدواجن ومنافذ البيع والمشروعات البيئية والحرفية التي تعتمد على موارد البيئة المحيطة، وبيع الأسمدة والأعلاف والغلال ومنتجات الألبان وعسل النحل.

- ووجه اللواء/ هشام آمنة، القائمين على إدارة الصندوق بالتركيز على إحداث نقلة سريعة في مجال التنمية الاقتصادية بقري المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" من خلال توفير فرص عمل مستدامة للشباب والمرأة من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإنشاء مجمعات صناعية، خاصة وأن قروض صندوق التنمية المحلية تصب في صالح توفير حياة كريمة للمواطنين وتوفير دخل ثابت وتحسين مستوي معيشة الأسرة تزامناً مع الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، وذلك تماشيًا مع الهدف الرئيسي للمبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، فيما يخص المحور الاقتصادي و التخفيف عن كاهل المواطنين في الريف، وتحقيق التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجا، وتوفير فرص عمل لتحفيز المواطنين للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.

- وشدد على أهمية دور الصندوق في تمويل العديد من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنسبة تتوافق مع طبيعتها لسكان القرى والمحافظات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، مطالباً مجلس إدارة الصندوق بإتاحة حزم مشروعات جديدة ومتنوعة لتطوير وتنويع قاعدة المشروعات الممولة وتبسيط اجراءات الحصول على القروض للراغبين خاصة للمرأة المعيلة والشباب في جميع المحافظات.

- وأضاف اللواء/ هشام آمنة ان الصندوق يقوم بإعداد دراسات جدوى المشروعات مجاناً ويوافق فوراً على المشروعات التي تستفيد من الخامات المحلية المتاحة على المستوى المحلى والتي تراعى المعايير البيئية والتي تتكامل مع مشروعات تنموية اخرى بالنطاق المحلى والقرض الذى تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية لفرص العمل الواحدة، موضحاً ان تكلفة اقراض المشروعات تبلغ ٦% سنوياً وتنخفض الى ٤% للمقترضين السابق حصولهم على قرض من الصندوق والتزموا بالسداد في المواعيد المحددة ويرغبون في الحصول على قرض جديد لإضافة طاقة انتاجية جديدة، وأيضا المتحررين من الأمية وذوى الهمم والقدرات الخاصة.

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير وكالة فيتش سوليوشنز، والتي تشير إلى مستقبل سوق تكنولوجيا المعلومات في مصر، وتطور حجم سوق تكنولوجيا المعلومات:**

- **انفوجراف (2) يوضح تقرير البنك المركزي المصري، والذي يشير إلى زيادة نسبة الشمول المالي في مصر لتصل إلى 147%، وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠١٦ – ٢٠٢٢:**